

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ارتفاع ثمن السمك

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

عرفت أثمان الأسماك في الآونة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا بمختلف الأسواق المغربية، مرده بالأساس إلى جشع المضاربين والمحتكرين وتعدد الوسطاء، ففي مجال بيع الأسماك نجد فرقا شاسعا بين ثمن البيع بالجملة لدى قوارب الصيد مقارنة مع الثمن الذي يصل به هذا المنتج إلى المستهلك، وبين هاتين النقطتين يتضاعف الثمن مرات عديدة، فلا يعقل أن يباع سمك السردين في قوارب الصيد بثلاثة دراهم -حسب تصريح بعض المهنيين في القنوات الرسمية- ويباع إلى المستهلك بثمن 15 أو 20 درهم، كما هو الشأن بالنسبة لباقي أنواع الأسماك، ففي الوقت الذي يجب توفير هذا المنتج البحري (السمك) لكل المواطنين والمواطنات بثمن معقول، أصبح يستغله البعض ويتخذة مجالا للاغتناء على حساب المستهلك المغربي ويحرمه منه.

لأجل ذلك، نسألكم السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لوقف الغلاء الذي تشهده مختلف أنواع الأسماك، وكذا إيفاد لجان لمراقبة أسواق الجملة سواء بمراكش أو غيرها، والوقوف على اختلالات سلسلة التوريد ومحاربة المضاربين وتعدد الوسطاء.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد العزيز درويش